NATO
OTAN

تقرير الأمين

العام السنوي 2011

مقدمة

مع أن عام 2011 راسخ في أذهان الكثيرين كعام طغت عليه إجراءات التقشف، إلا أنه كان عامًا مفعما بالأمل. فقد وحد المجتمع الدولي صفوفه ليضطلع بمسؤولية حماية الآخرين. كما أن عدة دول عربية قررت اختيار مسار جديد للمستقبل. وأبدى الحلفاء الأوروبيون استعدادهم وقدرتهم على قيادة عملية جديدة لحلف شمال الأطلسي (ناتو).

كان عام 2011 من بين أكثر الأعوام اكتظاظا بالأحداث في تاريخ ناتو. فمن ليبيا إلى أفغانستان وكوسوفو، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي، أخذ الحلف على عاتقه مهمة حماية سكان هذه المناطق ونشط في الدفاع عن مبادئه وقيمه. فقد أهلنا قوات الأمن الأفغانية للبدء في تحمل المسؤولية الأمنية عن أكثر من نصف سكان أفغانستان. وأنهينا بنجاح مهمة التدريب التي أسهمت في تحسين قدرات قوات الأمن في العراق. كما كان عام 2011 عامًا مميزًا في مجال الإصلاح. فقد واصلنا فيه اتخاذ الخطوات الملموسة لترشيد هياكلنا الإدارية وتعزيز فعاليتنا وخفض نفقاتنا. وفي ذات الوقت، عززنا قدراتنا في العديد من المجالات بما فيها الوقاية من هجمات الفضاء الإلكتروني. كما عززنا تواصلنا مع الآخرين من خلال رفع مستوى التعاون مع شركائنا في المنطقة الأورو- أطلسية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الخليج، بالإضافة إلى عدة بلدان أخرى في شتى أنحاء العالم. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية، فإن هذا التحالف الأطلسي أثبت مرة أخرى مقدرته على الوفاء بالتزاماته والحفاظ على قدراته وتلاحمه.

في عام 2011، كان مفهومنا الإستراتيجي الجديد محل اختبار. ويوضح هذا التقرير – وهو الأول من نوعه - أننا اجتزنا هذا الاختبار بنجاح.

في مطلع العام، لم يخطر على بال الكثيرين أن حلف ناتو ستناط به مسئولية حماية الشعب الليبي. ولكن بحلول 31 مارس / آذار، سارع الحلف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة استنادًا إلى القرار التاريخي رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي لإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح. وبعد مضي سبعة أشهر، أنهينا مهمتنا بنجاح. وعندما قمت بزيارة إلى طرابلس في 31 أكتوبر / تشرين أول، قال لي مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي: "إن حلف ناتو يحتل مكانة خاصة في قلوب الليبيين".

كانت عملية الحامي الموحد (Unified Protector) من أنجح العمليات في تاريخ ناتو لأنها أظهرت مدى قوة الحلف ومرونته. ومع أن دول الحلف الأوروبية وكندا تولت مسئولية القيادة، إلا أن الولايات المتحدة وفرت للعملية قدرات جوهرية، ونجح الهيكل القيادي للحلف في توحيد كل مساهمات الدول الحليفة وكذلك الشريكة في سبيل تحقيق هدف جلي واحد. وفي الواقع، فتحت العملية فصلاً جديدًا غير مسبوق للتعاون مع شركائنا في المنطقة الذين كانوا قد دعوا حلف ناتو للتحرك، ومن ثم قدموا المساهمات الفعالة. كما كانت العملية مثالا يقتدى به في مجال التعاون والتشاور مع المنظمات الأخرى بما فيها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وطيلة الوقت، أثبت الحلف التزامه بفعل الخير ومقدرته على توحيد صفوف عدة دول تحت مظلة قيادية واحدة.

إنجازات عام 2011 منحتني ثقة كبيرة وأنا أتطلع لعام 2012. ومن الواضح أنه من المرجح أن تظل التحديات الاقتصادية عاملاً مهيمنًا وأن تسهم القرارات الصادرة اليوم في تحديد معالم عالمنا لعقود مقبلة. وتتمثل مهمتنا في التأكد من أن الأزمة التي نواجهها جميعًا لن تزيدنا إلا قوة. وبوسعنا استخلاص قوة كبيرة من مبدأ دائم: أن الأمن في أمريكا الشمالية وأوروبا أمن مشترك لا يمكن تجزئته. وإن حلف شمال الأطلسي (ناتو) هو استثمار أمني صمد أمام اختبار الزمن لأكثر من ستة عقود، ولا يزال يقدم مكاسب حقيقية لجميع الحلفاء عامًا بعد عام.

أما الحدث المميز في عام 2012 فهو قمة شيكاغو المقرر عقدها في شهر مايو / أيار لأنها تمثل فرصة لتجديد التزامنا بعلاقاتنا الحيوية عبر الأطلسي ومضاعفة جهودنا لتقاسم العبء الأمني على نحو يتسم بقدر أكبر من الفعالية. ونعتزم اتخاذ قرارات مهمة في القمة بغية الحفاظ على التزامات ناتو وقدراته وتلاحمه.

لا تزال عملية أفغانستان أكبر عملية ينفذها ناتو حتى الآن بمشاركة 130000 جندي في إطار أوسع تحالف في التاريخ. فخمسون حليفًا وشريكًا مصممون على أن أفغانستان لن تصبح معقلا للإرهاب العالمي مرة أخرى. وتسير أفغانستان حاليًا في المسار الصحيح الذي يفضي إلى تسلم السلطات الأفغانية كامل المسئولية الأمنية عن جميع أقاليم البلاد بحلول نهاية عام 2014. وبينما تتنامى ثقة قوات الأمن الأفغانية وقدراتها، يواصل ناتو تغيير طبيعة مهامه في أفغانستان بتركيز جهوده على التدريب والدعم والتوجيه. ومن شأن قمة شيكاغو أن تظهر التزامنا، بالتضافر مع المجتمع الدولي، بشراكة طويلة الأمد مع أفغانستان بعد عام 2014.

في شيكاغو، نعتزم أيضًا اتخاذ التدابير لرفع مستوى قدراتنا. فخلال عمليتنا في ليبيا، قدمت الولايات المتحدة معدات ومساعدات حيوية، مثل الطائرات بدون طيار والذخائر الموجهة بدقة وإمداد الطائرات بالوقود في الجو. ونحن بحاجة الآن إلى توسيع نطاق اقتناء دول الحلف الأخرى هذه المعدات. لكن تأمين هذه القدرات والمعدات بكلفتها الباهظة لن يكون بالأمر السهل في ظل المناخ الاقتصادي الحالي مع أنه ليس مستحيلاً.

وهذه القدرات لا غنى عنها إذا أردنا التصدي بفعالية لتحديات المستقبل. ويكمن الحل فيما أطلق عليه مصطلح "الدفاع الذكي": تقديم الأفضل بكلفة أقل عن طريق رفع مستوى التعاون بيننا. وفي شيكاغو، نعتزم طرح التزامات حقيقية بتحقيق "الدفاع الذكي"، حتى يتسنى لكل دولة حليفة المساهمة في بناء حلف أكثر قدرةً وكفاءة.

إن هدف المنظومة الصاروخية الدفاعية التابعة لحلف ناتو هو الدفاع عن سكان الحلفاء الأوروبيين وأراضيهم وقواتهم ضد الخطر المتزايد لانتشار الصواريخ البالستية. وتعتبر هذه المنظومة مثالا على "الدفاع الذكي" بأعلى مستوياته، وأيضا تجسيدًا للتضامن عبر الأطلسي. وقد حققنا بالفعل تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال. فإلى جانب مساهمة الولايات المتحدة التدريجية البارزة، صدرت إعلانات مهمة حول مساهمات دول حليفة أخرى من بينها تركيا وبولندا ورومانيا وإسبانيا وهولندا وفرنسا. ومن المقرر توحيد هذه المساهمات الوطنية المختلفة تدريجيًا تحت مظلة نظام قيادة وسيطرة مشترك لحلف ناتو. ولقد تم بالفعل اختبار العناصر الرئيسية لهذا النظام بنجاح، وأتوقع أن يتم تفعيل مكوناته الأولية بحلول تاريخ انعقاد قمة شيكاغو.

لقد استثمر حلف ناتو استثمارات كبيرة في شبكة شراكاته. ويُعد التعاون المستمر بين ناتو وروسيا عاملا حيويًا في استتباب الأمن في المنطقة الأورو- أطلسية والعالم بأسره. كما أن للبلدان الشريكة البالغ عددها اثنين وعشرين قوات أو مدربين في الأراضي الأفغانية. وما كان النجاح ليكتب لعملية ناتو لحماية الشعب الليبي بدون الدعم السياسي والعملياتي من شركائنا في المنطقة وخارجها. وفي قمة شيكاغو، نعتزم التنويه بالمساهمة الكبيرة التي قدمها شركائنا الذين أبدوا استعدادهم ومقدرتهم على تقاسم العبء الأمني معنا.

إن قمة شيكاغو معنية بتقديم التزامات مهمة. لكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن نجاح الحلف يعود إلى الالتزامات الشخصية المتمثلة في جهود موظفي ناتو من المدنيين والعسكريين المخلصين الذين يؤدون عملهم في الميدان وفي مقر الحلف، في ظروف قاسية وخطيرة، لحماية مواطنينا البالغ عددهم 900 مليون نسمة. والهدف الأساسي لهذا التقرير هو الإشادة بتضحياتهم وبسالتهم ومهنيتهم.

■

أندرس فوغ راسموسن
الأمين العام لحلف شمال الأطلسي

عمليات حلف شمال الأطلسي - التقدم والآفاق

ارتفعت وتيرة وتنوع عمليات حلف شمال الأطلسي (ناتو) ارتفاعا كبيرا منذ تدخلاته العسكرية الأولى في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وحاليا، يشارك أكثر من 140000 من العسكريين في المهام التي يقودها ناتو في ثلاث قارات حيث يتولى إدارة العمليات البرية والجوية والبحرية المعقدة في جميع أنواع البيئات.

تمثل مهمة الحلف في أفغانستان أهم عملياته العسكرية حتى الآن. لكن عام 2011 تميز أيضا بالتزام حلف ناتو إزاء ليبيا حيث أثبتت عمليته أنه مستعد ومجهز وقادر على التدخل في مثل هذه الأزمات - وأنه يجب أن يبقى قادرا على التدخل في المستقبل.

كما يساعد حلف ناتو في إرساء دعائم السلام والأمن في كوسوفو، ويقوم بدور أساسي في تحقيق الاستقرار في كافة مناطق البلقان الغربية. وقبالة سواحل القرن الإفريقي وفي خليج عدن، يساهم الحلف مساهمة كبيرة في جهود مكافحة القرصنة وبالتالي المساعدة على حماية ممر مائي يؤدي إلى أوروبا والشرق ويعتبر حيويا للاقتصاد العالمي.

أفغانستان

القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف) بقيادة ناتو المفوضة من قِبل الأمم المتحدة لا تزال تركز اهتمامها على ضمان الأمن لأفغانستان. وتنفذ قوات إيساف عملياتها الأمنية بالتنسيق مع قوات الأمن الوطني الأفغانية (أنسف) وتسعى جاهدة إلى تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية وهياكلها القيادية، بما في ذلك تدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وحاليًا، يشارك أكثر من ربع دول العالم في قوات إيساف - وهذا مقياس فعلي لمدى الالتزام الدولي الثابت ببناء مستقبل آمن ومستقر وديمقراطي لأفغانستان.

أما السبب الرئيسي لمرابطة قوة إيساف فهو ضمان عدم تحول أفغانستان مرة أخرى إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

لقد كان 2011 عامًا لترسيخ وتعزيز الإنجازات التي حققتها في عام 2010 إستراتيجية إيساف لمكافحة التمرد خصوصًا في جنوب أفغانستان، وبدء العملية التدريجية لنقل المسؤولية الأمنية في أفغانستان من جنود إيساف إلى القوات الأفغانية. ففي عام 2011، شرع الجيش والشرطة الأفغانيان في تولي المسئولية الأمنية عن مناطق يقطنها أكثر من نصف سكان افغانستان. وبالإضافة إلى تنفيذ العمليات الأمنية، واصلت قوات إيساف جهودها الرامية إلى المساعدة في بناء الجيش وقوات الشرطة الأفغانية من خلال بعثة تدريب تابعة لحلف ناتو في أفغانستان (NTM-A). وبالموازاة مع ذلك، تقدم قوات إيساف التسهيلات المباشرة لتنمية أفغانستان وإعادة إعمارها من خلال فرق إعادة إعمار الأقاليم في شتى أنحاء البلاد.

هجمات العدو في شتى أنحاء أفغانستان

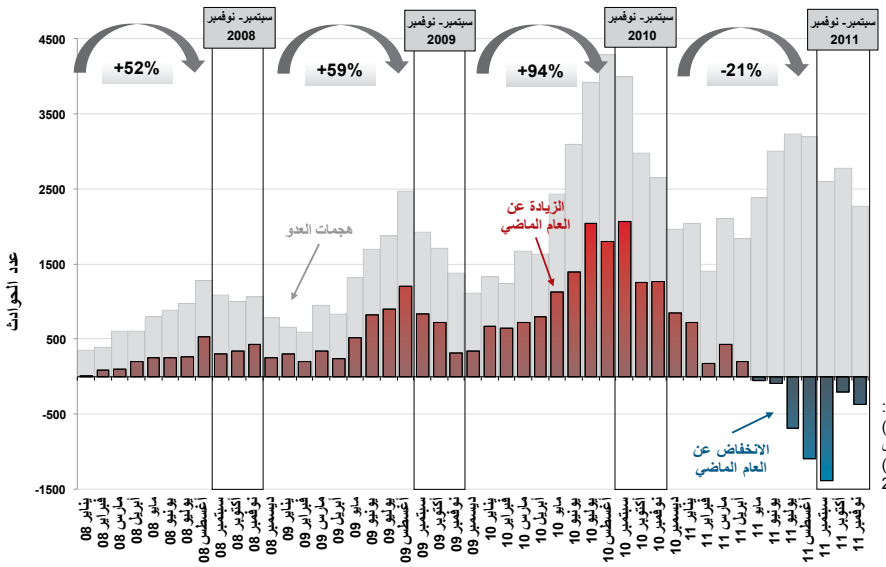

مصدر البيانات:
شبكة البعثة الأفغانية (AMN)
القاعدة المشتركة لشبكة تبادل البيانات والمعلومات (CIDNE)
بتاريخ 16 ديسمبر 2011

خريطة أفغانستان الانتقالية للمجموعة 1 و2

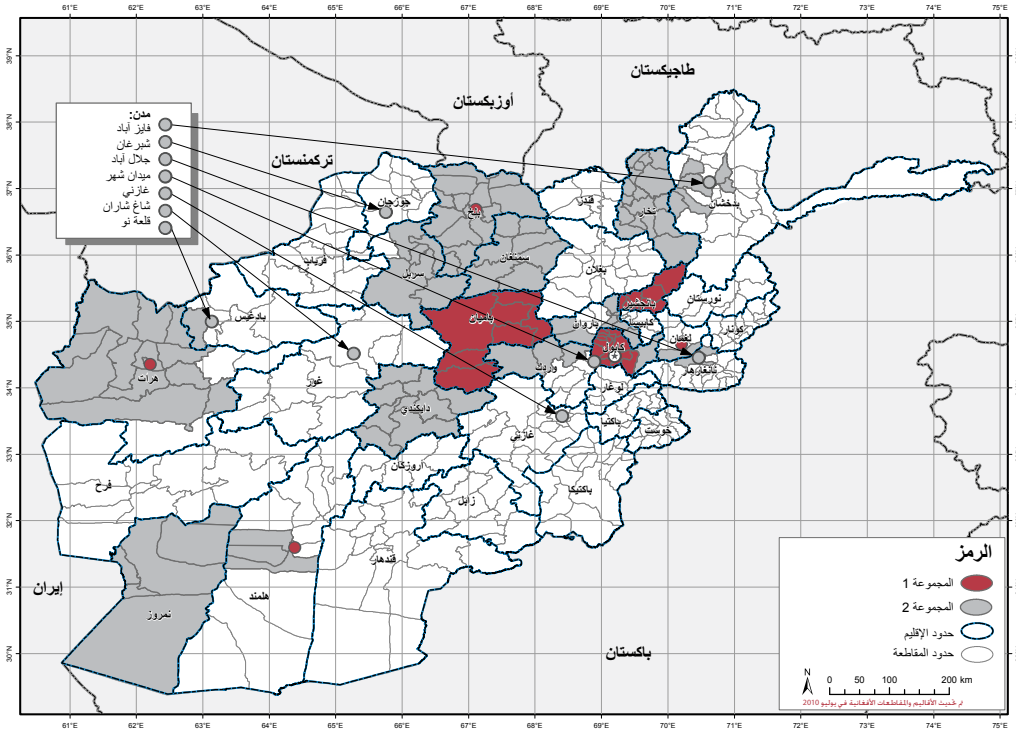

إنتاج مركز العمليات الجغرافية (SITCEN GEO) في ديسمبر 2011

أسهم تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في إحراز التقدم على جميع الجبهات.

مع مرور الزمن، أسهم تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في إحراز التقدم على جميع الجبهات. فارتفع مستوى خدمات الرعاية الصحية الأساسية وانخفض معدل وفيات الأطفال، وارتفع معدل التحاق الأطفال بالمدارس - بما في ذلك الفتيات - من أقل من مليون في عام 2001 إلى ما يقرب من 8 ملايين في عام 2011[1]، وعاد 5.7 مليون لاجئ من باكستان وإيران، أي ما يعادل حوالي ربع سكان أفغانستان[2].

يواصل الاستقرار طريقه نحو التحسن. ففي عام 2011، انخفض إجمالي هجمات العدو وضعفت حركة التمرد. وبالفعل، انخفضت الهجمات بنسبة 8 في المائة في شتى أنحاء البلاد مقارنةً بما كان عليه الحال في عام 2010. وفي إقليم هلمند، انخفضت الهجمات بنسبة متوسطها 30 في المائة مع أنها بلغت 80 في المائة في بعض المقاطعات. وبينما تستحوذ الهجمات الهائلة على العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام، تراجعت حركة التمرد ولم تتصاعد. وقد مارست العمليات المشتركة التي تنفذها قوات الأمن الوطني الأفغانية بقيادة قوات إيساف ضغطًا مستمرًا على حركة التمرد خصوصا في معاقلها الجنوبية.

لكن بالرغم من هذا الزخم، لا تزال هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد. فالمتمردون يواصلون شن هجمات بارزة وحملات ترهيب تستهدف مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، فضلاً عن كبار الزعماء السياسيين والدينيين.

المرحلة الانتقالية: "عصر جديد من الاستقرار والأمن والمسؤولية لأفغانستان"

إن التقدم الذي تم إحرازه في أفغانستان، خصوصًا فيما يتعلق بتدريب قوات الجيش والشرطة الأفغانية، قد أتاح الفرصة لبدء نقل المسؤولية الأمنية التامة إلى السلطات الأفغانية. وفي هذه المرحلة الانتقالية، تُنفذ عملية تدريجية لنقل هذه المسئولية الأمنية من قوات إيساف إلى السلطات الأفغانية على أن تبقى قوات إيساف في أفغانستان ولكن مع تغير دورها من "القتال" إلى "الدعم".

لقد بدأت عملية نقل المسئولية الأمنية في شهر يوليو / تموز من عام 2011. وبحلول نهاية عام 2014، من المتوقع أن تتقلد السلطات الأفغانية زمام القيادة في جميع أنحاء البلاد. وفي قمة شيكاغو عام 2012، يعتزم قادة حلف ناتو ونظرائهم الأفغان تحديد طبيعة الدعم الإضافي اللازم توفيره لقوات الأمن الأفغانية كي تتمكن من أداء مهامها الأساسية. ويشمل هذا الدعم

1 احصاءات البنك الدولي

2 إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تحديد التدريب والتعليم الإضافيين اللازمين لضمان اكتساب القوات والسلطات الأفغانية المهارات الضرورية للحفاظ على أمن وطنها.

قامت السلطات الأفغانية وسلطات حلف ناتو بتقييم مدى استعداد المناطق الأفغانية لنقل المسئولية الأمنية. وفي 21 مارس / آذار، أي في السنة الأفغانية الجديدة، أعلن الرئيس حامد كرزاي أسماء المقاطعات الأفغانية الأولى المؤهلة لنقل المسئولية الأمنية، وبدأ تنفيذ عملية النقل في يوليو / تموز 2011. وفي 27 نوفمبر / تشرين ثاني، أعلن الرئيس االمجموعة الثانية من المناطق المؤهلة لنقل المسئولية الأمنية، وبدأ تنفيذ عملية النقل في ديسمبر / كانون أول 2011. وبعد إكمال هذه العملية في المجموعتين الأولى والثانية، تصبح السلطات الأفغانية مسئولة عن الأمن في مناطق يقطنها أكثر من 50 في المائة من سكان أفغانستان. ومن المقرر أن تستمرعملية نقل المسئولية الأمنية حتى نهاية عام 2014.

قوات الأمن الوطني الأفغانية - بعثة التدريب التابعة لحلف ناتو في أفغانستان

يتزايد تركيز الجهود الأساسية لحلف ناتو في أفغانستان على تدريب وتنمية الجيش الوطني الأفغاني (ANA) والشرطة الوطنية الأفغانية (ANP) المعروفين معًا بقوات الأمن الوطني الأفغانية (ANSF أنسف). وفي يناير / كانون ثاني 2010، وافقت الحكومة الأفغانية، بعد مباحثاتها مع المجتمع الدولي، على زيادة عديد قوات الأمن الوطني الأفغانية ليصل إلى 305600 فرد بحلول شهر أكتوبر / تشرين أول 2011. وبفضل زيادة الدعم لتدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية على يد بعثة التدريب التابعة لحلف ناتو بصفة أساسية، تمكن الأفغان من رفع عديد قواتهم الأمنية إلى المجموع المشار إليه أعلاه. ونتيجة لذلك، تواجه حركة التمرد الآن قوات الأمن الوطني الأفغانية التي ارتفع عديدها، منذ بداية عام 2010، بنحو 110000 جندي وشرطي. وبفضل هذه الزيادة في كل من العديد والقدرات، فإن قوات الجيش والشرطة الأفغانية قادرة على مواصلة تسلم المهام من قوات إيساف لتتولى مزيدا من مسؤولية توفير الأمن في شتى أنحاء البلاد.

واكب الزيادة في حجم قوات الأمن الأفغانية ارتفاع في مستوى قدراتها. فقد اتخذت بعثة التدريب التابعة لحلف ناتو في أفغانستان خطوات كبيرة لتحسين قدرات القوات الأفغانية والحفاظ على مستواها من خلال اعتماد برنامج موحد لتدريب الجيش والشرطة في مختلف أنحاء أفغانستان، الأمر الذي بات يؤهل قادة قوات الأمن الوطني الأفغانية إلى مستوى يفوق مستوى أسلافهم. ويوجد حاليا نحو 62 منشأة تدريبية في جميع أنحاء أفغانستان يتلقى التدريب فيها في آن واحد أكثر من 34000 أفغاني. وبغية حماية هذا الاستثمار في مهنية القوات الأفغانية، طرأ تحسن ملموس على جودة معدات قوات الأمن الوطني الأفغانية، وبات الجنود ورجال الشرطة يتقاضون الآن راتبا يعادل أو يتجاوز مستوى المعيشة في أفغانستان.

في المتوسط، يتم تجنيد 6000 أفغاني وإحالتهم للتدريب كل شهر علما أن الذين يجيدون القراءة والكتابة بينهم لا يتجاوزون 14 في المائة. وبغية التغلب على هذه العقبة، تم اعتماد برنامج إلزامي لتعليم قوات الأمن الوطني الأفغانية القراءة والكتابة. وبحلول شهر نوفمبر/ تشرين ثاني 2011، نجح ما يقرب من 136000 مجند في امتحانات القراءة والكتابة للصف الأول أو الثاني أو الثالث، بينما كان يتلقى التدريب 90000 مجند آخر بهدف تجاوز نسبة الملمين بالقراءة والكتابة على مستوى الصف الأول 60 في المائة من قوات الأمن الأفغانية بحلول نهاية شهر يناير / كانون ثاني 2012. وتسير قوات الأمن الوطني الأفغانية في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذا الهدف أو تجاوزه.

لكن بالرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال أمام قوات الأمن الأفغانية عدد من التحديات. فعلى سبيل المثال، لا غنى عن مواصلة تعليم القراءة والكتابة لرفع مستوى المهنية لدى قوات الأمن. كما أن رفع معدل بقاء الأفراد منخرطين في صفوف الجيش والشرطة ضروي لضمان نمو قوات الأمن وتلاحمها. وكذلك، لن تتسنى مواجهة أصعب التحديات دون تأهيل أعداد كافية من القادة الأكفاء. وفي هذا الصدد، يجدر بالمجتمع الدولي برمته، بما فيه الدول المساهمة في قوات إيساف، أن يؤكد من جديد التزامه بتوفير الدعم المالي والمادي والتدريبي لقوات الأمن الوطني الأفغانية والاستمرار في مساعدتها بعد عام 2014.

أفغانستان لا بد أن تقف على قدميها في يوم من الأيام، ولكنها لن تقف وحدها

بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، لن ينتهي التزام المجتمع الدولي إزاء أفغانستان. فبناء على تأكيدات المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عُقد في بون في ديسمبر / كانون أول 2011، يعتزم المجتمع الدولي مواصلة دعمه القوي لأفغانستان بعد عام 2014. ويعتزم حلف ناتو القيام بدوره في ذلك الدعم. وفي قمة ناتو بلشبونة في نوفمبر / تشرين ثاني 2010، وقع الحلف وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية إعلانًا بشأن شراكة دائمة بين الجانبين. وتمثل هذه الشراكة إطارا للعلاقة الطويلة الأمد بين ناتو وأفغانستان بعد انتهاء مهمة إيساف. وبينما يتحول دور حلف ناتو من القتال إلى الدعم، أكدت الدول الأعضاء في ناتو والدول الأخرى المساهمة في قوات إيساف أنها لا تزال ملتزمة بتعهداتها إزاء أفغانستان. وينوي حلف ناتو الاستمرار في مساندة الشعب الأفغاني خلال المرحلة الانتقالية وبعدها.

عملية الحامي الموحد في ليبيا

انصب جل اهتمام العالم في عام 2011 على الأزمة الليبية حيث كان لحلف ناتو دور حاسم في حماية المدنيين من الهجمات أو التهديد بشنها. وكان تدخل حلف ناتو، بناء على تفويض من الأمم المتحدة، تدخلا سريعًا حقق النجاح في فترة زمنية لم تتجاوز سبعة أشهر. وكانت عملية ناتو واحدة من المناسبات القليلة التي خول فيها مجلس الأمن المجتمع الدولي حق التدخل العسكري لحماية المدنيين من ممارسات حكومتهم. وكانت أعمال العنف والترهيب التي ارتكبتها قوات الأمن الليبية على نطاق واسع بحق المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، قد دفعت المجتمع الدولي إلى الموافقة على اتخاذ عمل جماعي.

> استخدام "كافة التدابير اللازمة" لحماية المدنيين الليبيين.

في فبراير / شباط 2011، قوبلت مظاهرة سلمية في مدينة بنغازي ضد حكم العقيد معمر القذافي الذي دام 42 عامًا بالقمع العنيف ما أسفر عن مصرع العشرات من المتظاهرين في غضون أيام قليلة. وعندما امتدت المظاهرات إلى مناطق ليبية أخرى، ارتفع عدد الضحايا. فاعتمد مجلس الأمن الدولي القرارين رقم 1970 و1973 لدعم الشعب الليبي "منددًا بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان بما فيها الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام المنهجي". وتضمن القراران تدابير فعالة شملت فرض حظر جوي في سماء ليبيا، وحظرا على توريد الأسلحة، وتخويل الدول الأعضاء صلاحية استخدام "كافة التدابير اللازمة"، من خلال المنظمات الإقليمية، لحماية المدنيين الليبيين.

دعمًا لجهود المجتمع الدولي، قرر الحلف تنفيذ عملية عسكرية استنادا إلى ثلاثة مبادئ واضحة وهي: الأساس القانوني السليم، والدعم القوي على الصعيد الإقليمي؛ والحاجة الملحة الواضحة للعيان. وكان من الواضح أن الأحداث الليبية في مارس / آذار 2011 كانت متطابقة مع هذه المبادئ. وبعد تبني مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973، اتخذت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إجراءات عسكرية فورية. وبعد ستة أيام فقط، عمد حلف ناتو إلى فرض حظر جوي في سماء ليبيا.

تولى حلف ناتو بمفرده مسئولية القيادة والسيطرة على كافة العمليات العسكرية في ليبيا يوم 31 مارس / آذار. وتصرف على نحو يتفق تمامًا مع تفويض مجلس الأمن، وتشاور عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وعدد من الشركاء الدوليين الآخرين.

"عملية الحامي الموحد" بقيادة حلف ناتو كان لها ثلاثة عناصر مميزة:

- فرض حظر على الأسلحة في مياه البحر الأبيض المتوسط لمنع نقل الأسلحة وملحقاتها والمرتزقة إلى ليبيا.
- فرض حظر جوي في سماء ليبيا للحيلولة دون قصف الطائرات أهدافا مدنية.
- توجيه الضربات الجوية والبحرية ضد القوات العسكرية التي تشن الهجمات أو تهدد بشنها على المدنيين الليبيين والمناطق المأهولة بالسكان.

في ذروة العملية العسكرية التي قادها حلف ناتو، مخرت عباب البحر الأبيض المتوسط أكثر من 20 سفينة تابعة للحلف وحلقت في الجو أكثر من 250 طائرة من جميع الأنواع. وغطت العملية منطقة تجاوز عرضها 1000 كيلومتر. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن العملية نفذها ائتلاف من حلفاء ناتو وخمس دول أخرى غير منتمية إلى عضوية الحلف هي السويد وأربع دول عربية (الأردن والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة)، الأمر الذي سلط الضوء على الدعم الإقليمي القوي لعملية حلف ناتو.

أما إستراتيجية حلف ناتو فقد حددها التفويض الممنوح من مجلس الأمن الذي ينص على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون شن الهجمات أوالتهديد بشنها على المدنيين والمناطق المدنية. وكانت المهمة الأكثر إلحاحًا هي منع الدبابات والمدفعية الثقيلة من شن الهجمات على بنغازي، وأيضا التصدي للوحدات المسلحة التي كانت تهاجم مدينة مصراتة. وكان من الضروري الحد من إمدادات الذخيرة وتقويض شبكات القيادة والسيطرة بغية منع القادة العسكريين التابعين للنظام الليبي من توجيه الأوامر بشن الهجمات أو تنسيقها.

عمومًا، اعترض حلف ناتو سبيل أكثر من 3000 سفينة في عرض البحر، ونفذ ما يقرب من 300 عملية صعود على متن السفن لتفتيشها، ومنع 11 سفينة من مواصلة رحلتها نحو الميناء الذي كانت تقصده. كما نفذ حلف ناتو أكثر من 26000 طلعة جوية كانت 42 في المائة منها طلعات هجومية لتدمير أو إتلاف ما يقرب من 6000 هدف عسكري. وفي المتوسط، نفذت طائرات حلف ناتو 120 طلعة جوية كل يوم. وفي سبيل دعم المساعدات الإنسانية، كان لحلف ناتو دور في تنسيق ما يقرب من 4000 حركة جوية وبحرية وبرية للسماح لبعثات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها بمواصلة رحلاتها دون عراقيل.

تصدرت الشروط الأساسية لعملية ناتو ضرورة الحد من الأضرار التبعية ووقوع الإصابات بين المدنيين. ومن ثم، كانت الطلعات الجوية تُنفذ بأكبر قدر ممكن من الحذر والحيطة. ولم يتم أبدًا استهداف البنية التحتية المدنية مثل منشآت إنتاج النفط وإمدادات المياه. ولم تطأ أرض ليبيا في أي وقت من الأوقات أقدام جنود خاضعين لقيادة حلف ناتو. كما تم تنفيذ تفويض الأمم المتحدة حرفيًا، كما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في ديسمبر / كانون أول 2011: "لقد التزمت العملية العسكرية التي نفذتها قوات حلف ناتو التزاما تاما بنص (القرار) رقم 1973".

كان الأثر التراكمي لعملية حلف ناتو الرامية إلى حماية المدنيين أن قوات النظام تم تقويضها تدريجيًا إلى حد أنها لم تعد قادرة على تنفيذ حملتها في شتى أنحاء ليبيا.

أدى نجاح العملية التي قادها ناتو وسقوط نظام القذافي إلى فتح فصل جديد في تاريخ ليبيا. فلأول مرة منذ أكثر من 40 عامًا، تسنح هذه الفرصة الفريدة للشعب الليبي ليحدد بنفسه معالم مستقبله. ولكن العمل الشاق لتأسيس دولة جديدة وتحقيق مصالحة حقيقية بين أبناء الشعب الليبي لم يبدأ إلا قبل فترة وجيزة. ومع أن ناتو لن ينفذ عمليات أخرى بعد انتهاء "عملية الحامي الموحد"، إلا أنه يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات الليبية الجديدة، بناء على طلبها، في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها قيمة مضافة. وقد شكلت السلطات الليبية الجديدة حكومة مؤقتة، ومن المتوقع إجراء الانتخابات في عام 2012. وباختصار، فإن الفترة الانتقالية قد بدأت.

القوات التي يقودها ناتو في كوسوفو

طوال عام 2011، واصلت القوات التي يقودها حلف ناتو في كوسوفو – كيفور – جهودها لإرساء دعائم السلام والأمن في كوسوفو. وفي إطار التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 المؤرخ في 10 يونيو / حزيران 1999، تساهم قوات كيفور في تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في كوسوفو وضمان حرية الحركة لجميع سكان كوسوفو بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

واصلت قوات كيفور العمل على تهيئة الظروف المناسبة التي تسمح للجهات الدولية الأخرى وسائر أصحاب المصلحة بأداء العمل الفعال في كوسوفو. وبصفة خاصة، أسهم التحسن العام في الوضع الأمني بكوسوفو إسهاما كبيرا في ضمان حرية الحركة لأفراد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بحكم القانون التي يتعاون معها حلف ناتو تعاونا وثيقا كل يوم. وقد أتاح هذا التحسن أيضًا الفرصة للحلف لخفض عديد قوات كيفور تدريجيًا. فبناء على قرار وزراء دفاع الدول الأعضاء في ناتو، نجح الحلف في خفض عدد قوات كيفور من 10000 إلى 5500 جندي بحلول نهاية مارس / آذار 2011.

"نقل مسؤولية تأمين المواقع"

في ذات الوقت، واصلت قوات كيفور عملية نقل مسؤولية تأمين "المواقع التسعة الأصلية المتميزة بأوضاعها الخاصة" في كوسوفو. ويتم نقل المسئولية الأمنية تدريجيا إلى شرطة كوسوفو عن هذه المواقع التي تتحلى بقيمة دينية وثقافية ورمزية خاصة. فبعد نقل مسؤولية تأمين خمس من هذه "المواقع المتميزة بأوضاعها الخاصة" بنجاح إلى شرطة كوسوفو في عام 2010، قامت قوات كيفور أيضًا بتسليم مسؤولية حراسة موقع "أركئينجل" في 10 مايو / أيار 2011، وسلّمت في 15 يناير / كانون ثاني 2012 مسؤولية تأمين الموقع السابع "دير ديفيتش".

الوضع في شمال كوسوفو

بينما نجحت قوات كيفور في تنفيذ تفويض الأمم المتحدة، تدهور الوضع الأمني فجأة في شمال كوسوفو في يوليو / تموز 2011 بسبب نزاع جمركي. فدارت اشتباكات أدت إلى اندلاع اثنتين من أكبر موجات العنف في شهري يوليو / تموز وسبتمبر / أيلول، وتلتهما موجة ثالثة في نوفمبر / تشرين ثاني ما دفع الحلف وشركاءه إلى التكيف مع الوضع الجديد. وفي هذا الإطار، تم نشر القوة الاحتياطية لعمليات ناتو البالغ قوامها حوالي 600 جندي في أغسطس / آب في سبيل تعزيز الوجود الرادع لقوات كيفور في الشمال.

في خضم ارتفاع حدة التوتر والاشتباكات في شمال كوسوفو، تصرفت قوات كيفور بحذر وحزم وحياد بغية توفير بيئة متسمة بالاستقرار وحرية الحركة والأمن لشعب كوسوفو. وفي ذات الوقت، واصل حلف ناتو جهوده السياسية لدعم الحوار بين بلغراد وبريشتينا برعاية الاتحاد الأوروبي لأنه يمثل السبيل الوحيد لتسوية الأزمة. ويحتاج الطرفان إلى إيجاد حلول مستدامة لعدد من القضايا المهمة، بالإضافة إلى المساهمة في عمليتي المصالحة والتطبيع على حدٍ سواء في المنطقة.

وقد دفعت هذه التطورات حلف ناتو إلى تعديل جدول أعماله الأصلي. فمع انتشار قوة العمليات الاحتياطية بهدف تعزيز الموقف الرادع لحلف ناتو، تأخرت عملية خفض عديد قوات كيفور لضمان الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة في حال ارتفاع حدة التوتر. ويعتزم الحلف تقييم الوضع في مطلع عام 2012 قبل اتخاذ قرار بشأن المرحلة المناسبة لخفض عديد قوات كيفور.

مكافحة القرصنة

لا تزال القرصنة خطرًا جسيمًا يهدد الأمن. وحسب إحصاءات المكتب البحري الدولي (غرفة التجارة الدولية)، يتحمل القراصنة الصوماليون المسؤولية عن أكثر من نصف الهجمات التي وقعت في عام 2011. وطوال عام 2011، كان حلف ناتو مساهمًا فاعلاً في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل القرن الإفريقي. كما يعتزم ناتو الاستمرار على هذا النهج حتى نهاية عام 2012 على الأقل التزاما بقرارات مجلس الأمن الدولي، وبالتعاون الوثيق مع الدول والمنظمات الرئيسية الأخرى المعنية بالأمر.

عملية درع المحيط

في عام 2011، مخرت عباب مياه المنطقة 4-5 سفن تابعة لحلف ناتو في إطار عملية درع المحيط، وتركزت مهامها الرئيسية على الحراسة البحرية والردع. كما وفر الحلف ثلاث طائرات للدوريات البحرية لمدة ثلاثة أشهر في كل مرة. وكان لنشر طائرات الدورية - التي يقل عددها الإجمالي - فائدة كبيرة خصوصًا في ظل انخفاض عدد السفن المتمركزة في المنطقة وامتداد أنشطة القراصنة إلى عمق المحيط الهندي.

لقد ساهمت سفن حلف ناتو في عرقلة أنشطة القراصنة. وخلال عام 2011، شن القراصنة 154 هجوما في خليج عدن ومنطقة الحوض الصومالي وبحر العرب. وخلال نفس الفترة، اعترضت القوات البحرية سبيل 96 سفينة تابعة للقراصنة، ولم تتعرض لسطو القراصنة إلا 24 سفينة فقط. وقد انخفض معدل نجاح عمليات القرصنة في عام 2011 مقارنةً بمثيله في عام 2010.[3] وقد أقر بذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير حول القرصنة رفعه إلى مجلس الأمن الدولي في 25 أكتوبر / تشرين أول 2011. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يزال يواجه الخطر المتزايد لعصابات القراصنة الصوماليين المدججين بالسلاح والمتسمين بالعنف والجرأة الذين يتربصون بالسفن في منطقة واسعة.

معدل نجاح هجمات القراصنة

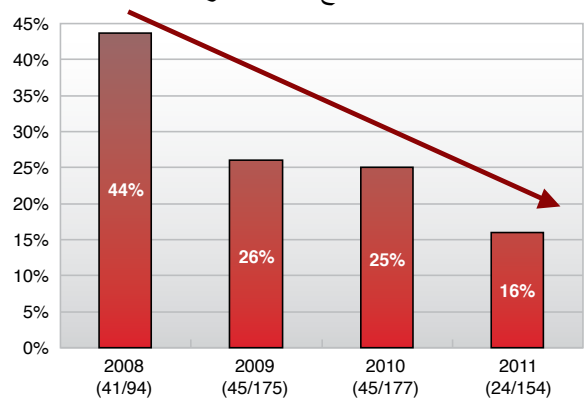

3 الإحصاءات الصادرة عن مقر القيادة البحرية لناتو، نورثوود، المملكة المتحدة - القيادة التي تدير عملية ناتو لمكافحة القرصنة.

بالرغم من النجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن، ثمة حدود لمقدرة العمليات البحرية على القضاء على القرصنة. ومن الأهمية بمكان مساعدة دول المنطقة على بناء قدراتها اللازمة لمكافحة القرصنة. وحلف ناتو مستعد وقادر على تقديم المساعدة في هذا المجال ضمن الموارد والقدرات المتاحة في المناخ الاقتصادي الحالي. ويهدف حلف ناتو أيضًا إلى تنمية أنشطته في بناء القدرات من خلال التعاون مثلا مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والمنظمة البحرية الدولية.

في نهاية المطاف، تقتضي الضرورة معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة داخل الصومال. وفي هذا الإطار، يقدم حلف ناتو، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي، الدعم لقوة حفظ السلام الأفريقية في الصومال من خلال تقديم الخبرة اللازمة في هذا الصدد والمشاركة في اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال.

بعثات التدريب

كان لحلف ناتو بعثة تدريب (إن. تي. إم. 1) في العراق على مدى عدة سنوات. ومع أن هذه البعثة كانت صغيرة الحجم نسبيا، إلا أنها أسهمت إسهامًا ملموسًا في تدريب قوات الأمن العراقية وتوجيهها ومساعدتها كي تتسنى لها المساهمة في تطوير هياكل ومؤسسات التدريب العراقية. ومنذ إطلاق البعثة في عام 2004، قامت بتدريب أكثر من 5200 من ضباط وجنود القوات المسلحة العراقية وحوالي 10000 من أفراد الشرطة العراقية.[4] وقد ساعدت هذه الإنجازات الحكومة العراقية على وضع أساس للقدرات الدائمة لقواتها الأمنية وبناء قطاع أمني جدير بالثقة.

مع أن البعثة أنهت عملها في 31 ديسمبر / كانون أول 2011، إلا أن حلف ناتو لا يزال ملتزمًا بتطوير علاقة طويلة الأمد مع العراق من خلال إطار تعاوني محدد. وفي ابريل / نيسان 2011، قرر الحلف منح العراق صفة الشريك.

4 إحصاءات صادرة عن القيادة المشتركة لقوات الحلف، نابولي، إيطاليا.

مواجهة التحديات الأمنية المستجدة

بما أن البيئة الأمنية لا تزال عرضة للتغيرات السريعة، فقد استثمر حلف ناتو عام 2011 في الجهود الكفيلة بضمان قدرته على مواجهة التحديات الأمنية المستجدة كهجمات الفضاء الإلكتروني وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وغيرها مثل نقاط الضعف المتنامية في إمدادات الطاقة التي تمس أمن سكان الدول الأعضاء في ناتو البالغ عددهم قرابة 900 مليون.

دفاع الفضاء الإلكتروني

من مصلحة حلف ناتو الحد من نقاط الضعف في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توقع الأزمات والاستعداد لإدارتها. فعلى سبيل المثال، قد تنجح هجمات الفضاء الإلكتروني في شل الحركة بأي دولة، كما أنها قد تصبح عنصرًا رئيسيًا من عناصر الحرب التقليدية. ولذلك، باتت هناك حاجة ملحة لتعزيز دفاعات الفضاء الإلكتروني، ليس فقط في ناتو، بل عبر جميع دول الحلف.

في عام 2011، اعتمد ناتو سياسة جديدة لدفاع الفضاء الإلكتروني وخطة عمل من شأنها رفع مستوى الحماية لشبكات منظمة الحلف بإشراف إدارة مركزية. وبموجب السياسة الجديدة، يعتبر الدفاع عن الفضاء الإلكتروني جزءًا لا يتجزأ من عملية التخطيط الدفاعي لحلف ناتو، ويقوم على نهج منسق يركز على الوقاية من هجمات الفضاء الإلكتروني وتعزيز المرونة والمقدرة على مواجهة التداعيات.

منذ تعرض إستونيا في عام 2007 للهجمات على فضائها الإلكتروني، لم يعد حلف ناتو حريصا على حماية أنظمة الاتصالات الخاصة به فحسب، بل بات معنيا بتوسيع آفاق تلك الحماية لتشمل مساعدة الحلفاء الذين يطلبون الدعم منه. فالسياسة الجديدة للحلف تشمل، على سبيل المثال، إمكانية إرسال فرق الرد السريع التابعة لحلف ناتو، بناءً على طلب الدول الأعضاء، للتصدي لحوادث الفضاء الإلكتروني. كما تنطوي هذه السياسة على تنمية القدرات التعليمية والتدريبية بالاستعانة، في المقام الأول، بالمركز التعاوني المتميز لدفاع الفضاء الإلكتروني في تالين عاصمة إستونيا، وهو أحد مراكز الإبداع المعتمدة لدى ناتو منذ عام 2008. وقد شارك في آخر تمرين تحت شعار " إئتلاف الدفاع الإلكتروني لعام 2011" ستة شركاء: فنلندا والسويد كان لهما دور مباشر في التمرين، بينما حضر التمرين مراقبون من أستراليا والنمسا وأيرلندا ونيوزيلندا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. ويتزايد باطراد اهتمام الشركاء بأنشطة ناتو في مجال تأمين الفضاء الإلكتروني التي تشكل الآن جزءًا لا يتجزأ من السياسة الجديدة.

الدفاع الصاروخي

إن أكثر من 30 دولة إما تمتلك وإما تسعى لحيازة الصواريخ القادرة على حمل الرؤوس الحربية التقليدية وحتى أسلحة الدمار الشامل. ومع أن انتشار هذه الصواريخ لا يعني بالضرورة أن ثمة نية فورية لشن هجوم على حلف ناتو، إلا أنه يعني أن ناتو يتحمل مسؤولية حماية سكان الدول الأعضاء وأراضيها وقواتها العسكرية. وعلى مدى عدة سنوات، واصل حلف ناتو مساعيه لاعتماد برنامج ميداني للدفاع الصاروخي مصمم لحماية قوات ناتو المرابطة في مناطق مختلفة من خطر الصواريخ البالستية التي يصل مداها إلى 3000 كيلومتر. وفي قمة لشبونة عام 2010، قرر قادة ناتو توسيع نطاق هذا البرنامج ليؤمن الحماية لأراضي وسكان وقوات الدول الأوروبية من أعضاء الحلف.

تم اعتماد خطة العمل الخاصة بالدفاع الصاروخي في يونيو / حزيران 2011 لتوضيح الخطوات اللازمة لبناء شبكة الدفاع الصاروخي القادرة على حماية أراضي الدول الأعضاء في ناتو. وكانت الجهود المبذولة في النصف الثاني من عام 2011 قد تركزت بصفة خاصة على تنفيذ الخطوات التي تتيح لحلف ناتو إعلان نجاحه في إقامة شبكة دفاعية مؤقتة ضد الصواريخ البالستية قبيل موعد انعقاد قمة شيكاغو في مايو / أيار 2012. لكن تحقيق هذا الهدف الطموح يتطلب بذل مزيد من الجهد لضمان وجود آليات القيادة والسيطرة المناسبة لدى ناتو.

إن أجهزة الاستشعار والطائرات الاعتراضية الأمريكية المرابطة في أوروبا تعتبر عنصرًا أساسيًا في هذه الشبكة الصاروخية. لكنْ بغية إضفاء الشمولية الحقيقية على الشبكة، يجب على دول الحلف الأخرى المساهمة أيضًا بمعدات مماثلة على غرار المعدات المكرسة لحماية قواتها الميدانية. ومن ثم، يتم دمج هذه العناصر في شبكة واحدة تابعة لحلف ناتو. وهذه المساهمة من طرفي الأطلسي هي التي تضفي الأهمية العسكرية والسياسية على شبكة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف ناتو.

في ذات الوقت، وجه ناتو الدعوة إلى روسيا للتعاون في مجال الدفاع الصاروخي البالستي. وبما أن روسيا قد تتعرض أيضًا لخطر الصواريخ البالستية، فإنه من المنطقي أن يتعاون ناتو وروسيا في مواجهته. وتتمثل رؤية حلف ناتو في اعتماد نظامين منفصلين لهما نفس الهدف. وعلى الصعيد العملي، يمكن إبراز أهمية هذين النظامين بإنشاء مركزين مشتركين للدفاع الصاروخي، أحدهما لتقاسم البيانات والآخر لدعم التخطيط.

يجري تطوير هذا التعاون وفقًا للاتفاق التأسيسي لعام 1997 بين ناتو وروسيا الذي يلزم كلا من الطرفين بالامتناع عن تهديد الطرف الآخر أو استخدام القوة ضده. لكن الجهود الرامية إلى تحقيق الهدفين المحددين في قمة لشبونة، وهما إجراء تحليل مشترك لإطار التعاون المستقبلي في مجال الدفاع الصاروخي البالستي واستئناف التعاون في مجال الدفاع الصاروخي الميداني، واجهت التحديات بسب بروز خلافات حالت دون إحراز تقدم سريع. وبالرغم من محاولات تعزيز الثقة بين الطرفين، لم يرقى التقدم الذي تم إحرازه مع روسيا في هذا المضمار إلى المستوى المنشود. وقد ركز التعاون في مجال الدفاع الصاروخي الميداني على تصميم تمرين يستعين بأجهزة الحاسوب. ومن المزمع إجراء تمرين من هذا القبيل في شهر مارس / آذار عام 2012، مع احتمال إجراء تمرين آخر في وقت لاحق من هذا العام. أما تطوير التحليل المشترك فإنه يحرز شيئا من التقدم ولكن بوتيرة بطيئة.

الإرهاب

في عام 2011، واصل حلف ناتو العمل على تطوير تدابير الدفاع ضد الإرهاب. وقد قدم الحلف الدعم للأبحاث العلمية والتكنولوجية خصوصا في مجالات الكشف عن المتفجرات من خلال مشروع فريد من نوعه تشارك فيه روسيا وناتو. ويهدف المشروع المعروف باسم "ستانديكس" إلى مكافحة خطر العبوات المحلية الصنع الذي يهدد سلامة الأفراد الموجودين في أماكن عامة واسعة كالمطارات أو محطات المترو. ويدمج المشروع مجموعة من الأساليب والتقنيات المختلفة للكشف عن المتفجرات وتحديد مواقع وهويات المشتبه بهم وتعقبهم. كما ركز حلف ناتو في عام 2011 على حماية المرافق الأساسية الحيوية بما فيها تأمين الموانئ وضمان سلامة المسالك البحرية. علاوةً على ذلك، أحرز الحلفاء تقدمًا كبيرًا في التعاون مع روسيا في تطوير نظام من شأنه المساعدة في الحيلولة دون شن الهجمات الإرهابية باستخدام الطائرات المدنية على غرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول في الولايات المتحدة. ويؤدي هذا النظام الجديد لتأمين المجال الجوي عمله من خلال تبادل المعلومات عن حركات الملاحة عبر المجال الجوي وتنسيق عمليات اعتراض الطائرات المشتبه بها. وقد تم الإعلان عن جاهزيته للعمل في ديسمبر / كانون أول 2011.

تحديث ناتو

بسبب الأزمة المالية، تواجه الحكومات خيارات صعبة في تحديد أولويات ميزانياتها. ويعني هذا أن سعي معظم دول ناتو إلى الإسراع في إعادة التوازن بين الدخل والإنفاق له تأثير لا مفر منه على نفقات الدفاع.

في قمة لشبونة التي عُقدت في نوفمبر / تشرين ثاني 2010، كان رد الفعل الجماعي لدول الحلف على تداعيات الأزمة المالية إطلاق عملية إصلاحية واسعة ضمن ناتو لا تعكس فقط تدابير التقشف التي تم اعتمادها في الدول الأعضاء، بل تسعى أيضا إلى تحديث الحلف ورفع مستوى كفائته وفعاليته. ويجري حاليا تبسيط وترشيد كل من الهياكل السياسية والعسكرية في حلف ناتو. كما يُعاد تقييم القدرات الحيوية الضرورية للحلف للتأكد من أن الحلفاء قادرون على حيازة القدرات الكفيلة بتوفير قدر أكبر من الأمن لقاء نفقات معقولة.

تحديث الهياكل

إصلاح هيكل القيادة العسكرية

يعتبر هيكل قيادة ناتو العمود الفقري للحلف لأنه يتيح تنفيذ القرارات السياسية بالسبل العسكرية من خلال تولي مسئولية القيادة والسيطرة في العمليات والبعثات والأنشطة العسكرية لحلف ناتو. ولذلك، فإنه يعتبر الأساس الذي تقوم عليه مصداقية حلف شمال الأطلسي.

لقد تمت إعادة النظر في هيكل القيادة بعناية فائقة بغية رفع فعاليته وتقليص حجمه وتقليل كلفته. وفي يونيو / حزيران 2011، وافق وزراء الدفاع على تعديل هيكل القيادة على نحو يقلص عدد العاملين فيه بمقدار الثلث، أي من أكثر من 13000 إلى 8800 فرد. وإلى جانب هذه التخفيضات، ثمة تركيز جديد على المرونة في نشر الأفراد. فبوسع كل من مقري قيادة القوات المشتركة في برونسوم ونابولي (مصطلح "المشتركة" يشير إلى مشاركة القوات الثلاث: البرية والجوية والبحرية) ومراكز العمليات الجوية (في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا) نشر الأفراد حسب الحاجة كي يمارسوا أعمال القيادة والسيطرة وأيضا الدعم للعمليات الميدانية.

كما أن الهيكل الجديد يعول أكثر من ذي قبل على قدرات القيادة والسيطرة الوطنية وهيكل قوة ناتو المسئولة عن الترتيبات التنظيمية لوضع قوات دول الحلف مجتمعة تحت تصرف ناتو. ويعد هذا أمرًا ضروريًا لتحقيق هدف ناتو المتمثل في توفير القيادة والسيطرة لعمليتين مشتركتين رئيسيتين (كالعملية التي يقودها ناتو في أفغانستان) وست عمليات عسكرية أصغر (كعملية المسعى النشط في البحر الأبيض المتوسط) في آن واحد.

إلى جانب مهام الحلف الجوهرية الثلاث – الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات والأمن التعاوني –التي تم تسليط الضوء عليها في المفهوم الإستراتيجي لعام 2010، فإن عملية إصلاح هيكل القيادة تأخذ بعين الاعتبار أيضًا عددًا من المهام والمتطلبات الجديدة كالدفاع الصاروخي والتخطيط المدني- العسكري. ويتوقع أن يصل الهيكل الجديد لقيادة ناتو إلى مستوى القدرة العملياتية الأولية بحلول نهاية عام 2013 وأن يدخل حيز التنفيذ التام بحلول نهاية عام 2015.

عملية إصلاح وكالات ناتو

توظف وكالات ناتو 6000 شخص في سبع دول، وتجاوز إجمالي حجم أعمالها 10 مليارات يورو في عام 2010. ولا يستطيع ناتو الاستغناء عن هؤلاء الموظفين لأنهم يقدمون الدعم الحيوي للعمليات الجارية، بما فيها عملية أفغانستان، ويتولون إدارة مشتريات المعدات الرئيسية، مثل الطائرة الحربية الأوروبية "يوروفايتر".

يجري حاليا توحيد وترشيد وكالات ناتو لتعزيز كفائتها وفعاليتها في تقديم القدرات والخدمات وتحقيق مزيد من الاندماج بين المهام المماثلة، وكذلك رفع مستوى الشفافية والمساءلة. وقد تمت الموافقة على خطة تنفيذ مفصلة في يونيو / حزيران 2011، وتم اتخاذ خطوات مهمة في سبيل نقل مهام وخدمات غالبية الوكالات البالغ عددها 14 إلى ثلاث وكالات جديدة مختصة في الاتصالات والمعلومات، وتقديم الدعم، والمشتريات. ومن المتوقع أن يقرر مجلس حلف شمال الأطلسي إنشاء هذه الوكالات الثلاث في يونيو / حزيران 2012.

بينما تمضي عملية الإصلاح قدمًا، يراعى في جميع مراحلها ضمان الاحتياجات المحددة للبرامج المتعددة الجنسيات، والحفاظ على القدرات وتقديم الخدمات خاصةً فيما يتعلق بالعمليات العسكرية. ويتوقع أن تسهم عملية الإصلاح في خفض تكاليف الإدارة والموظفين بنحو 20 في المائة. وبما أن المرحلة الانتقالية ذاتها تتطلب إنفاق المال، فإن من المتوقع توفير مبالغ إضافية على المدى البعيد، كما هو الحال في جميع العمليات الإصلاحية المماثلة.

التكامل بين الهياكل الضالعة في إدارة الأزمات

أثبتت إجراءات إدارة الأزمات لدى الحلف فعاليتها في أزمة ليبيا بعد ترشيدها خلال عام 2010. فعقب قمة لشبونة، تم اعتماد أساليب عمل جديدة لضمان نهج أكثر فعالية وتكاملاً يعكس التزام حلف ناتو بنظام شامل حقا لإدارة الأزمات.

لقد تم اعتماد عنصرين مكملين للقدرات المدنية الخاصة بإدارة الأزمات في إطار هياكل ناتو. فقد تم تأسيس قسم التخطيط والدعم المدني- العسكري ضمن طاقم الموظفين الدوليين في مقر ناتو. ويقدم هذا القسم الدعم اللازم لتحليل العمليات وإعداد خططها وتنفيذها، ويدرج البُعد المدني في مرحلة التخطيط ما يتيح أخذ آراء واهتمامات الكيانات والمنظمات الأخرى بعين الاعتبار ويضمن تحقيق التفاعل اللازم مع العمليات التي تُنفذ في مواجهة جميع أنواع الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئات المدنية والعسكرية لحلف ناتو تمضي قدمًا في تكيفها مع إجراءات التخطيط التي تعنيها. ودعمًا لهذه الجهود، لا يزال العمل مستمرًا لصقل الخبرة غير العسكرية المتاحة لناتو كي يتسنى استغلالها بكفاءة.

عملية إصلاح مقر ناتو

على خلفية تغير الأولويات وضغوط الميزانية الحقيقية، تُبذل جهود حثيثة لتحديث وتبسيط ممارسات العمل في المقر الرئيسي لناتو. فقد تم اتخاذ خطوات مهمة لتقليص هيكل اللجان ورفع مستوى تقاسم المعلومات. كما تم نقل الموظفين الدوليين من مدنيين وعسكريين في مقر ناتو إلى مكاتب مشتركة وفقًا لمجالات اختصاصهم في سبيل ضمان اتباع نهج متناسق ومشترك في تطوير السياسات وتطبيقها. وفي إطار هذه التغييرات، بدأ طاقم الموظفين الدوليين يتحول إلى قوة عاملة أصغر حجمًا وأكثر مرونة تركز اهتمامها تركيزا قويا على أولويات ناتو. وتهدف كل هذه التغييرات إلى ضمان انتقال حلف مجدد ومحدث إلى مقره الجديد المزمع تدشينه عام 2016.

تحديث القدرات

أظهرت الأزمة في ليبيا بكل وضوح أهمية الحفاظ على القدرات الحديثة في بيئة أمنية غير مستقرة. لكن، في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، تتعرض ميزانيات الدفاع لتخفيضات عالية بينما تتسع فجوة الإنفاق بين الولايات المتحدة وحلفاء آخرين. ولمواجهة هذا الوضع، يواصل حلف ناتو "الإنفاق بحكمة" من خلال ما أُطلق عليه مصطلح "الدفاع الذكي". ولا يزال ناتو يضع في قمة أولوياته القدرات التي يحتاجها الحلف أكثر من غيرها، وتحديد الأهداف للقوات العسكرية، وتقييم السبل والمجالات التي يستغل الحلفاء مواردهم فيها لمساعدتهم على إنفاق أموالهم بأعلى كفاءة ممكنة.

> « ولا يزال ناتو يضع في قمة أولوياته القدرات التي يحتاجها الحلف

تأثير الأزمة الاقتصادية على الإنفاق والقدرات في قطاع الدفاع

الأزمة الاقتصادية الحالية كان لها تداعيات كبيرة على الإنفاق الدفاعي. ففي عام 2011، كانت نفقات الدفاع السنوية لـ 18 حليفًا من إجمالي 28 أقل مما كانت عليه في عام 2008. وثمة تخفيضات إضافية معلنة أو متوقعة في الوقت الذي يزيد فيه الإنفاق الدفاعي والقدرات العسكرية في عدد من الدول خارج حلف ناتو.

لا يزال الحلفاء يسعون إلى إدخال التغييرات الجذرية على قواتهم العسكرية لتتمكن من مواجهة المخاطر المستقبلية بقدر أعلى من الكفاءة من خلال تحديثها وإعادة هيكلتها وتحسين طرق نشرها ورفع مستوى تحملها وتبادلية تشغيلها. ويتفق الحلفاء على أن هذا يتطلب رصد المبالغ االكافية للإنفاق على قطاع الدفاع خصوصا تحديث المعدات. لكن تقليص الإنفاق الدفاعي أدى إلى تأخيرات طويلة في مشاريع كبيرة للمعدات أو حتى إلغاءها في عدة بلدان، الأمر الذي يخيم بظلاله على شراء المعدات الجديدة وجهود التغيير والتحديث في الوقت الذي باتت فيه المعدات الحالية قديمة العهد أو بالية جراء استخدامها في العمليات العسكرية الحالية. كما أن معدلات التدريب تم خفضها على نطاق واسع. وعمدت بعض البلدان أيضا إلى خفض أعداد الموظفين العسكريين والمدنيين وإلى خفض أجورهم وعلاواتهم.

مع أن ناتو لا تزال لديه القوات والقدرات الكافية، إلا أنه يعول أكثر من اللازم على قلة من الدول الأعضاء خصوصا الولايات المتحدة، لتوفير القدرات المكلفة والمتقدمة. وقد أسهمت المخاوف إزاء توفير مستويات كافية من بعض القدرات[5] في العمليات التي نُفذت في الآونة الأخيرة في تسليط الضوء على انعدام التوازن في مساهمات الدول الأعضاء. فخلال العقد المنصرم منذ عام 2001، ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة في إجمالي نفقات دفاع الحلف من 63 إلى 77 في المائة نتيجة ارتفاع نفقات الدفاع في الولايات المتحدة بنسبة 82.4 في المائة وانخفاض نفقات الدفاع في الدول الأوروبية الأعضاء في ناتو بنسبة 5.7 في المائة بعد أخذ معدل التضخم النقدي بعين الاعتبار.

5 على سبيل المثال، عمليات البحث والإنقاذ أثناء القتال وإخماد وسائل الدفاع الجوي للعدو وإعادة التزود بالوقود جوًا والإنذار الجوي المبكر واستخبارات الإشارات والطائرات بدون طيار تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الولايات المتحدة التي تقدم تقريبًا 75 في المائة أو أكثر من هذه القدرات.

من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق على الدفاع[6] في ثلاث من دول الحلف فقط إلى 2 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 - أي مستوى نفقات الدفاع الذي اتفق عليه الحلفاء - بينما يُتوقع أن ينفق 15 حليفًا أقل من 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُتوقع أن يكون ثمانية حلفاء فقط قد أنفقوا 20 في المائة أو أكثر من ميزانياتهم الدفاعية على المعدات الكبرى في عام 2011 – وهو أيضًا مستوى الإنفاق الذي اتفق عليه الحلفاء – بينما من المحتمل أن ينفق ستة حلفاء أقل من 10 في المائة. ويواجه معظم الحلفاء صعوبة في الحفاظ على التوازن المناسب بين تمويل عملياتهم على المدى القصير وتمويل استثماراتهم على المدى البعيد في ظل انخفاض ميزانيات الدفاع وزيادة النفقات بسبب تكلفة المساهمات في العمليات الحالية.

"الدفاع الذكي"

بسبب هذه المخاوف، تقتضي الضرورة اعتماد نهج جديد. وفي عام 2011، شرع حلف ناتو في بذل الجهود الحثيثة لاتباع نهج جديد لحيازة القدرات والحفاظ عليها، وهو النهج الذي أطلق عليه مصطلح "الدفاع الذكي". والمقصود بهذا المصطلح هو قيام الدول الأعضاء بتعزيز الأمن ليس باستغلال قدر أكبر من الموارد بل من خلال رفع مستوى التعاون وتوحيد الجهود. ويكمن النجاح في تحديد أولويات القدرات الأكثر إلحاحًا، والتركيز على اختصاصات الحلفاء، والسعي لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. وتُحدد الأولويات والنواقص تحديدا دقيقا بواسطة آليات التخطيط الدفاعي الشاملة والقوية لدى حلف ناتو. وفي قمة لشبونة عام 2010، تعهد الحلفاء بتركيز استثماراتهم على 11 مجالاً من الاحتياجات الأكثر أهمية بما فيها الدفاع الصاروخي، والتصدي للقنابل المزروعة على جوانب الطرق، والدعم الطبي، والقيادة والسيطرة، والاستخبارات والمراقبة. ومع أن التخصص يعتبر أمرًا حساسًا لأنه يمس السيادة، إلا أنه في واقع الأمر أداة إدارية أساسية تستعين بها الدول الأعضاء طيلة الوقت. ويكمن الحل في التنسيق بين الحلفاء بشفافية لاتخاذ مثل هذه القرارات داخل الحلف بحيث يحتفظ ناتو بالقدرات الجماعية اللازمة لتنفيذ كافة المهام المنوطة به.

بدلاً من السعي لإيجاد حلول وطنية بحتة، قرر الحلفاء، حيثما تتوفر الكفاءة العالية والكلفة المعقولة، البحث عن حلول متعددة الجنسيات (بمشاركة عدد من الدول) بما فيها اقتناء المعدات والتدريب والدعم اللوجستي. وهكذا يتمكن الحلفاء من الجمع بين حيازة قدرات أفضل وتقاسم العبء الدفاعي بالعدل والقسطاس. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، اتفق وزراء الدفاع على ضرورة تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوهرية المتعددة الجنسيات بحلول قمة شيكاغو في مايو / أيار عام 2012 على أن توضع القدرات الناجمة عن هذه المشاريع تحت تصرف ناتو. ويجري تنسيق هذا العمل تنسيقا وثيقا مع موظفي الاتحاد الأوروبي بغية تفادي التداخل مع مبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بجمع القدرات وتقاسمها.

ينبغي أن يوفر الدفاع الذكي أيضًا رؤية بعيدة المدى لاعتماد وسيلة جديدة لتأمين القدرات. وفي هذا الصدد، ليس ناتو مضطرا للبداية من الصفر. فالقدرة الإستراتيجية الخاصة بالنقل الجوي توحد جهود 12 دولة لشراء وتشغيل طائرات النقل الضخمة من طراز سي-17. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، يتسنى لتلك الدول الحصول على قدرة مهمة لا يمكن لأي منها التمتع بها بمفردها. كما أن برنامج الدفاع الصاروخي البالستي يتيح للأنظمة الوطنية العمل معًا تحت قيادة حلف ناتو وتقاسم الإنذارات المبكرة والبيانات الواردة عن خطر الصواريخ القادمة.

مجموعة القدرات الجوهرية في قمة لشبونة

لقد ساعدت المبادرتان السابقتان المتعلقتان بالقدرات[7] على استحداث قدرات جديدة أو إضافية لحلف ناتو، ولكنهما أثبتتا عدم مقدرتهما على إصلاح بعض النواقص في القدرات. وفي قمة لشبونة، اتفق قادة ناتو على نهج جديد يتركز على حزمة من أكثر الاحتياجات إلحاحا في مجال قدرات الحلف.[8] وقد تم اختيار هذه الاحتياجات بعناية لمساعدة الحلف على تلبية متطلبات العمليات الجارية ومواجهة التحديات الناشئة واكتساب القدرات التمكينية الرئيسية. وعموما، تسير عملية التنفيذ على ما يرام بالرغم من عدم الموافقة حتى الآن على كل جوانب التمويل لبرنامج المراقبة الأرضية للحلف (AGS). ويهدف هذا البرنامج الرئيسي إلى شراء طائرات بدون طيار من طراز "جلوبال هوك" وملحقاتها. وبوسع هذه الطائرات، مع أجهزة الرادار الحديثة، عرض صورة واسعة ومتجددة لما يحدث على الأرض. وقد أكدت الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ العمليات أهمية هذه الطائرات وملحقاتها خصوصا فيما يتعلق بحاجة ناتو الدائمة لعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المشتركة.

6 تستند البيانات الواردة في هذه الفقرة على الأسعار الحالية والناتج المحلي الإجمالي المحدث في نوفمبر / تشرين ثاني 2011.

7 مبادرة القدرات الدفاعية؛ التزام قمة براغ بالقدرات.

8 أولويات التعامل مع النواقص الحالية للعمليات ، بما في ذلك شبكة البعثة الأفغانية، مع التركيز على القدرات اللازم الحفاظ عليها بعد انتهاء الاحتياجات الحالية، مثل التصدي للعبوات المحلية الصنع (C-IED)، والنقل الجوي الإستراتيجي والتكتيكي، وعقود الخدمات اللوجستية الجماعية التي تتضمن الدعم الطبي، والقدرات اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتنامية والناشئة – توسيع نطاق برنامج الدفاع الصاروخي البالستي الميداني المتعدد الطبقات، وحماية الفضاء الإلكتروني، ومتطلبات القدرات المحتملة المرتبطة باحتياجات نهج شامل لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، والقدرات التمكينية الحيوية على المدى البعيد - القيادة الإستراتيجية (Bi-SC)، وأنظمة المعلومات الآلية (Bi-SC AIS)، ونظام القيادة والسيطرة الجوي (ACCS) والاستخبارات المشتركة، والمراقبة والاستطلاع (JISR) بما في ذلك نظام المراقبة الأرضية للحلف (AGS).

جاهزية قوات الحلف

من الضروري تنظيم قوات الحلف وإعدادها وتجهيزها بالمعدات اللازمة للتعامل مع الأزمات وتنفيذ العمليات خارج أراضي ناتو. وحتى قبل نشوب الأزمة المالية الحالية، لم تكن أعداد كافية من القوات متاحة للحلف في بعض الأحيان. وقد تم اتخاذ عدد من التدابير المتنوعة لمعالجة هذه المشكلة مثل التركيز لأول مرة اعتبارا من عام 2004 على ما يسمى جاهزية قوات الحلف. ووفقا لهذه المبادرة، تم تحديد الأهداف لنشر قوات الحلف البرية واستدامتها[9] بغية توفير مزيد منها للعمليات الجارية بما فيها العمليات التي تُنفذ خارج أراضي ناتو أو على بعد استراتيجي. ويُقصد بقابلية القوات للنشر عدد القوات التي يستطيع الحلفاء إرسالها وهي مستعدة ومجهزة بالمعدات اللازمة للمشاركة في إحدى العمليات. أما استدامة القوات فيقصد بها العديد الإجمالي للقوات البرية الذي يمكن الحفاظ عليه في العمليات الجارية لفترة زمنية طويلة (التعريف المعتمد للفترة الإجمالية هو 18 شهرًا).

ما بين عامي 2004 و2010، ارتفع عدد القوات البرية التي يمكن نشرها واستدامتها في العمليات: ارتفع عدد القوات القابلة للنشر بنسبة تزيد قليلاً عن 6.5 في المائة وعدد القوات المستدامة بنسبة تزيد عن 21 في المائة. لكن ثمة مؤشرات إلى أن هذا التحسن لن يتواصل. ومع أن أكثر من نصف حلفاء ناتو قد حقق أو تجاوز الهدف المحدد لاستدامة القوات البرية، إلا ان ناتو يعتزم مواصلة مساعيه لإدخال مزيد من التحسينات على جاهزية قوات الحلفاء.

في سبيل تحقيق ناتو والحلفاء أفضل مردود (القدرات والقوات) من المساهمات المتاحة (المال والموارد الأخرى)، يعمل ناتو على تطوير مجموعة من المؤشرات التي من شأنها إبداء صورة أشمل عن سبل ومجالات استغلال الحلفاء لمواردهم. وتأتي هذه المؤشرات مكملة للتقارير الخاصة بجاهزية قوات الحلفاء. وتهدف هذه المؤشرات إلى التشجيع على رفع مستوى تقاسم الأعباء بين الحلفاء وتسليط الضوء على أفضل الممارسات التي يمكن أن يقتدي بها الآخرون.

9 40 في المائة من القوات البرية لقابلية النشر و 8 في المائة للاستدامة في العمليات أو حالة التأهب العالي. ثم رُفع هذان الهدفان فيما بعد إلى 50 في المائة و10 في المائة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، حُدد هدفان للقوات الجوية في عام 2009 (40 في المائة لقابلية النشر و8 في المائة للاستدامة).

الأمن التعاوني –
الحلول المتعددة الجنسيات للقضايا العالمية

سلط المفهوم الإستراتيجي لعام 2010 الضوء على الأمن التعاوني كأحد المهام الرئيسية الثلاث لحلف ناتو لأسباب منطقية. فبما أن التحديات الأمنية الحالية لم تعد تميز بين حدود دولة وأخرى، فإن أنجع السبل للتصدي لها يجب أن يستعين بأكبر عدد ممكن من الشركاء والبلدان والمنظمات الدولية على حدٍ سواء.

ومع إعادة التأكيد على التزام الحلف بالحفاظ على سياسة "الباب المفتوح" لانضمام الدول الأوروبية الأخرى إلى عضويته، حدد المفهوم الإستراتيجي هدفا لتعزيز الشراكات من خلال اتفاقات مرنة تجمع حلف ناتو مع شركائه – عبر الأطر الحالية وخارجها. وطوال عام 2011، أحرز ناتو تقدمًا كبيرًا في تنفيذ هذا الهدف.

أثبتت عملية ليبيا التزام الحلف بمنح شركائه في العمليات دورًا هيكليًا في صياغة القرارات الخاصة بالمهام التي يقودها ناتو. واعتبارًا من اليوم الذي بدأ فيه الحلف عمليته بتفويض من الأمم المتحدة لحماية المدنيين في ليبيا، جلس شركاء ناتو في العملية الليبية، بمن فيهم الشركاء من العالم العربي، حول الطاولة للمساعدة في اتخاذ ودعم جميع القرارات السياسية والعملياتية. وكانت مساهمة الشركاء في جميع نواحي العملية مساهمة أساسية يمكن اعتبارها نموذجًا لعمليات مستقبلية.

لقد أكد المفهوم الإستراتيجي استعداد ناتو لتطوير الحوار السياسي والتعاون العملي مع أي دولة أو منظمة تشاطر ناتو اهتمامه بالعلاقات الدولية السلمية في جميع أنحاء العالم. فبعيدا عن هياكل الشراكة الحالية واستعانة بصيغة مرنة تسمح بتوجيه الدعوة إلى مجموعة واسعة من الدول التي تنتابها نفس المخاوف الأمنية، تم عقد اجتماع عن مكافحة القرصنة في سبتمبر / أيلول 2011. وحضر الاجتماع ممثلون من 47 دولة ومنظمة لها ضلع في مكافحة القرصنة في المحيط الهندي. ومن المتوقع عقد مزيد من الاجتماعات مع مجموعة واسعة من الدول والمنظمات حول المخاوف الأمنية الجدية المشتركة.

ظلت عملية تطوير العلاقات بين ناتو وروسيا من أولويات الحلف في عام 2011. ومتابعة للعرض الذي قدمه حلف ناتو إلى روسيا في لشبونة، تدور حاليا مفاوضات مكثفة بشأن تطوير التعاون مع روسيا في مجال الدفاع عن أوروبا ضد التهديد المتنامي للهجمات الصاروخية. وحتى أثناء إجراء هذه المفاوضات، كثف ناتو تعاونه مع روسيا في مجالي مكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان والمساعدة في بناء قدرات الجيش الأفغاني. وللمرة الأولى على الإطلاق، شاركت غواصة روسية في مناورة إنقاذ في عام 2011، فضلاً عن مشاركة طائرات مقاتلة روسية في مناورة حية لمكافحة الإرهاب. ومع ان حلف ناتو وروسيا لم يتوصلا إلى اتفاق حول كافة القضايا، إلا أنهما لا يزالان ينميان تعاونهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى، فإن نتائج تقييمها متفاوتة. فبينما لم ترقى الشراكة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي إلى المستوى المنشود حتى الآن، تسارعت وتيرة التعاون مع الأمم المتحدة في عدد كبير من العمليات المتنوعة.

وقد أدت أزمة ليبيا أيضًا إلى اتصالات غير مسبوقة بين الحلف وجامعة الدول العربية التي كان دعمها للجهود الدولية الشاملة أمرا في غاية الأهمية. وينبغي أن تشكل هذه العلاقات أساسا لتوثيق الحوار والتعاون بين الجانبين في المستقبل. وبالفعل، يعتزم حلف ناتو السعي لإقامة علاقة أقوى مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال التركيز بصفة أساسية على تعزيز الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول للتعاون. وينوي الحلفاء العمل عن كثب مع الشركاء من دول المنطقة لتحديد أفضل سبل التعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة. كما أن عضوية الحوار المتوسطي مفتوحة أمام ليبيا، إذا ما رغبت السلطات الليبية في ذلك، باعتباره إطارًا للحوار السياسي والتعاون العملي الوثيق.

■

NATO Public Diplomacy Division / Division Diplomatie publique de l'OTAN
1110 Brussels – Belgium / Bruxelles – Belgique
www.nato.int

© NATO / OTAN 2012
يمكنك طلب المطبوعات من publications@hq.nato.int

1954-11 NATO Graphics & Printing - SGAR11ARA